

مصر تلاحق الـ 3 مليار دولار آخر شرائح صندوق النقد بينما تتسع كلفة الاستقرار المصنوع بالديون



السبت 18 أبريل 2026 01:00 م

تدخل الحكومة المصرية الشهور الأخيرة من برنامجها التمويلي مع صندوق النقد الدولي وهي تحاول تقديم المشهد باعتباره قصة انضباط مالي ونجاح في تنفيذ الالتزامات الدولية لكن الوقائع التي تتكشف مع اقتراب نهاية البرنامج ترسم صورة أكثر قسوة فالقاهرة لم تصل إلى هذه المرحلة لأنها نجحت في بناء اقتصاد قادر على تمويل نفسه من الداخل، بل لأنها واصلت ربط استقرارها النقدي والمالي بتدفقات خارجية مشروطة وبقروض جديدة وبالالتزام صارم بوصفة الصندوق وفي الوقت نفسه تزداد الضغوط العالمية بفعل الحرب في الشرق الأوسط وارتفاع كلفة الطاقة واضطراب سلاسل الإمداد، بينما يواجه المواطن المصري تحمل نتائج برنامج لم يخفف أعباءه بل راكمها عليه ولهذا لم يعد السؤال متعلقاً فقط بموعد صرف الشريحة التالية، بل بمدى انكشاف الاقتصاد كله إذا انتهى البرنامج وبقية أزماته الأساسية على حالها

وتزداد خطورة هذه المرحلة لأن ما تبقى من البرنامج ليس مجرد أموال تنتظر توقيتاً فنياً من خبراء الصندوق، بل هو رصيد سياسي ومالي تحتاجه الحكومة لتأجيل اختبار أصعب محمد معيط قال في واشنطن إن مصر لم يتبقى لها سوى نحو 3 مليارات دولار من أصل البرنامج البالغ 8 مليارات دولار، وإن صرفها يرتبط بالمراجعتين السابعة والثامنة خلال الأشهر الثمانية المتبقية من عمر الاتفاق الذي يمتد حتى ديسمبر 2026. كما أكد أن برنامج الصلابة والاستدامة لا يزال يتبقى منه نحو مليار دولار هذه الأرقام تكشف أن القاهرة ما زالت تحتاج إلى الدفعات الأخيرة لتثبيت وضع هش، لا لتتويج إصلاح مكتمل أو اقتصاد تعافى فعلياً من الاعتماد المزمع على التمويل الخارجي

الشرائح الأخيرة تكشف حجم الارتهان المالي

جاءت تصريحات محمد معيط من واشنطن لتؤكد أن الحكومة تنتظر صرف نحو 3 مليارات دولار على شريحتين خلال ما تبقى من البرنامج كما أوضح أن القاهرة حصلت بالفعل على نحو 5 مليارات دولار في المراحل السابقة وبذلك يصبح الجزء المتبقي من الاتفاق عاملاً حاسماً في حسابات الدولة خلال 2026.

وبعد ذلك مباشرة تتضح دلالة الرقم الأكبر البرنامج القائم ليس اتفاقاً محدوداً بل أحد أكبر برامج التمويل التي أبرمتها مصر مع صندوق النقد، بعدما توسع من 3 مليارات دولار إلى 8 مليارات دولار في مارس 2024. ثم أضيف إليه تمويل الصلابة والاستدامة بقيمة 1.3 مليار دولار يجري صرفه على دفعات

ثم إن تمديد الاتفاق حتى 15 ديسمبر 2026 لم يكن تفصيلاً إجرائياً بسيطاً صندوق النقد أعلن رسمياً في 25 فبراير 2026 أن ترتيب التسهيل الممدد الخاص بمصر جرى تمديده إلى هذا التاريخ مع إعادة جدولة الوصول إلى التمويل وهذا التمديد يعكس أن التنفيذ لم يسر أصلاً وفق الجدول الأولي

وفي هذا السياق قال أستاذ الاقتصاد السياسي عبد النبي عبد المطلب إن الحكومة استخدمت تحركات سعر الصرف نفسها لتوجيه رسالة إلى صندوق النقد بأنها ماضية في مزيد من المرونة بعد ملاحظات المراجعتين الخامسة والسادسة هذا التقدير يربط بين القرار الاقتصادي المحلي ورغبة السلطة في إرضاء الصندوق قبل أي اعتبار اجتماعي

ولذلك لا تبدو الدفعات المتبقية مجرد مسألة سيولة عابرة[]
الحكومة تحتاجها لأنها تريد عبور ما تبقى من 2026 من دون هزة أكبر في سعر الصرف أو التمويل الخارجي أو سوق الدين المحلي[]
ومع كل مراجعة جديدة يتأكد أن بقاء التوازن المالي نفسه صار مرهوناً باستمرار البرنامج لا بنهاية الحاجة إليه[]

إعادة ترتيب التمثيل الدولي وحشد واشنطن لإنقاذ البرنامج

تزامن انتظار الشرائح الأخيرة مع إعادة هيكلة تمثيل مصر داخل المؤسسات المالية الدولية[]
قرار رئيس الوزراء تضمن تعيين حسن عبد الله محافظاً لمصر لدى صندوق النقد الدولي وأحمد كجوك محافظاً مناوئاً[]
كما جرى تكليف بدر عبد العاطي بتمثيل مصر لدى البنك الدولي مع تعيين أحمد رستم محافظاً مناوئاً[]

ويحمل هذا الترتيب دلالة سياسية واضحة لأن الحكومة لم تكتف بإسناد الملف المالي إلى البنك المركزي ووزارة المالية فقط، بل دفعت أيضاً بوزير الخارجية إلى موقع مباشر داخل التمثيل لدى البنك الدولي[]
هذه الصيغة تعكس أن القاهرة تتعامل مع علاقتها بالمؤسسات الدولية باعتبارها ملف تمويل ودبلوماسية وضغط سياسي في وقت واحد[]

وبالتوازي مع ذلك تشارك مصر بوفد رفيع في اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدولي في واشنطن خلال إبريل 2026.
الهيئة العامة للاستعلامات قالت إن الاجتماعات تنعقد في ظل اضطراب اقتصادي دولي واسع[]
كما أن رويترز أكدت أن اقتصادات ناشئة مثل مصر حضرت بقوة على جدول النقاش بسبب آثار الحرب وارتفاع الاقتراض والتضخم[]

وفي هذا المناخ الدولي يزداد العبء على القاهرة لأن صندوق النقد خفض توقعات النمو في الاقتصادات الناشئة والدول النامية إلى 3.9 في المئة خلال 2026.
كما حذر من أن الاقتصادات المستوردة للطاقة ستكون الأكثر تأثراً بارتفاع الأسعار واضطراب الإمدادات[]
ومصر تقع في قلب هذه الفئة المعرضة للضغط[]

وفي هذا الإطار كتب ممدوح الولي أن المواطن لا يأكل المؤشرات الاقتصادية وأن تباطؤ التضخم لا يعني تراجع الأسعار فعلاً[]
أهمية هذا التوصيف أنه ينسف الخطاب الحكومي الذي يربط بين المشاركة المكثفة في اجتماعات واشنطن وبين نجاح اقتصادي داخلي لا يلمسه الناس في الأسواق ولا في الدخول ولا في الخدمات[]

استقرار هش يتغذى على القروض ويترك المجتمع تحت الضغط

رغم الإشادة الدولية بما تصفه المؤسسات المالية بقدرة الاقتصاد المصري على الصمود فإن الصورة الفعلية ما تزال مرتبطة بالتمويل الخارجي لا بالإنتاج المحلي[]
رويتز ذكرت عند إتمام المراجعتين الخامسة والسادسة أن مصر حصلت على نحو 2.3 مليار دولار جديدة بما رفع إجمالي المنصرف من برنامجي التسهيل الممدد والصلابة والاستدامة إلى نحو 5.2 مليار دولار[]

لكن هذا الدعم لم يبلغ هشاشة التوازنات الأساسية[]
رويتز نقلت في 10 مارس 2026 أن الحرب في المنطقة دفعت بالفعل نحو 8 مليارات دولار من أموال المستثمرين الأجانب إلى الخروج منذ بداية الأزمة[]
كما أشارت إلى أن المدفوعات الخارجية المستحقة على مصر تقترب من 30 مليار دولار بما يتجاوز نصف الاحتياطيات الأجنبية تقريباً[]

وبسبب ذلك لم يعد الحديث عن استقرار الاقتصاد سوى حديث عن استقرار مشروط ومؤقت[]
الحكومة تعتمد على جذب الأموال الساخنة إلى سوق الدين المحلي وعلى بقاء الباب مفتوحاً أمام المقرضين والمؤسسات الدولية[]
وإذا تعثرت إحدى هذه القنوات فإن الضغط يعود فوراً إلى الجنيه والأسعار والتمويل العام[]

كما أن التحديات الإقليمية الحالية تضاعف هذه الهشاشة[]
صندوق النقد قال في 16 إبريل 2026 إن الدول المستوردة للطاقة في المنطقة مثل مصر والأردن تتعرض لصدمة في أسعار السلع الأساسية مع مخاطر على التحويلات والتدفقات[]
وهذا يعني أن نهاية البرنامج تقترب بينما البيئة الخارجية نفسها تصبح أكثر عدائية لا أكثر أمناً[]

وفي هذا السياق قال وائل النحاس إن الأرقام الحكومية الخاصة بخطط الترشيح لا تثبت نجاحاً حقيقياً لأنها لا تحسب الكلفة الكاملة للتنفيذ والرقابة مقارنة بما تحقق من وفر[]
هذا الرأي يكتسب وزنه لأن الحكومة توسع إجراءات الضغط على الاستهلاك والإنفاق بينما تواصل تقديمها باعتبارها إصلاحاً لا باعتبارها نقلاً مباشراً للكلفة إلى المجتمع[]

وأخيراً لا يجيب اقتراب المراجعتين السابعة والثامنة عن السؤال الأهم بل يؤجله فقط[]
فإذا كانت الدولة تحتاج إلى آخر 3 مليارات دولار لعبور الأشهر الأخيرة من 2026 وإذا كان برنامج الصلابة والاستدامة نفسه ما يزال يحمل نحو مليار دولار إضافي غير مصروف فإن معنى ذلك واضح[]
الحكومة لم تبني اقتصاداً خرج من الأزمة بل بنت نظام بقاء يعتمد على قروض جديدة ومراجعات جديدة ومجتمع يدفع الفاتورة وحده[]

